

وجعل الولي او ما ذونه له باذنه جميع ما من من الاقسام والسي كالتلف
في ذلك بخلاف الوقت في يقع لها مطلقا اذ لا يضر الصادق وخرج بقوله
لم يطف عن نفسه اذ ما اذا اطلق المحو عن نفسه او لم يطف وقت طوافه
فلا يقع له ان اطلق لانه تقويع ولا بد له من النية وان نواه لنفسه ولو مع
اكمال فان نواه اكمال عن نفسه او عنها وقع لكمال والا فلا يجوز وخرج
بقوله ان نواه اكمال اذ ما اذا نوى اكمال عن نفسه او عنها فوقع له وان نواه
محوه لنفسه او لم يطف عنها عملا بنية في الثمانية الضمور ولان الطائف
ولم يضره عن نفسه فيها اذ لم يطف ودخل وقت حلوفه وخرج بحكمه ما لو
جذب ما هو فيه فوقع لهما مطلقا كما في الهابة والاضداد وقال في الخفة وخرج
بحكمه ما لو جذب ما هو فيه خشية او سفينة فانه لا تعلق بكل بطواف الاخر
لكما في جزية تلك الاحكام منها ايضا وله وجه نعم ان قصد الجذب المني
لاجل الجذب بطل طوافه لانه فرء واقراء ايماء احوال ولو اعتقد الطائف ان
اخره يخرج في ان يجال لم يؤثر **وسنة كثير منها** النية في طواف التمسك
اي بنية فعل كصحة التسعة الحسنة بالطواف وهو الدوران حول البيت فلا
يتاخر استلزام قصد اصل الفعل بان يلاحظ كونه عند الطواف لا يشترط عدم العتار
وكان استلزام قصد المرمى مع انه لا يفتقر التزمى الى نية وان نذبت فيه وفي سائر
اعمال الحج فقولهم يرضع الطواف في نية ممكنة مقصد حمل في كاشية على اصغر
ما اذا طر لم يبعد ذلك بعد قصد الطواف وقاد في الخفة لا يضر النوم مع التمسك
في اثناءه وقال في الاضداد ويعتمد في العدد على يقينه بان استيقظ قبل تكبيل
طوفته واخبره به جميع متواتر وقلنا يجوز اعتماد خبرهم في العدد في الضلالة
على ما مر فيها وهذا يؤيد ما مر مما اشراط العلم بالاعمال في صحيح المباشرة

فلا تغفل

فلا تغفل وتشرط النية في طواف عملا للتمسك كطواف نفل عن طواف القدوم
لحاج ومنذور وطواف اذ بعد تمام التمسك سواء كان التمسك اول
كاف النهاية والمختصر لانه يقع بعد التحليل ولانه ليس من التمسك عند
التحليل وفي الفتح والذي يجره اعتماد انه ان وقع اثر التمسك لم يجب له نية
لانه حج ما تابع التمسك والواجب لانه مستقل اه **وسنة الاضافة**
الله تعالى وذكر العدد فيقول نويت الطواف لله تعالى سبعا فاده
ابا بجملة **ومنها** الموالاة بين الطرفين وبينها خطا الطوفان وبينها الطواف
وسنة وبينها وبينها استلام الحجر بينه وبين التسعة ونوب الاستيفان
عند التقرب للمبشر ولو بعد في فكره تعريق الطواف كالسبع بلعذر
له والافلاكوا به ولا خلاف الا في العذر كاقامة جماعة مكتوبة مؤداة
وان لم تجد وقت الجماعة وعرض حاله منه كسرى في ذهاب خمسه معه
بعطشه وسجود تلامذة لاجنابة لم تغفر عليه وراثة ولو اعني عليه
او جتا فيه صرة وان قصر الزمان فسبغ بعد الاقامة على الموضع الذي وصل
اليه ولو قطع العذر يجب على ما مضى والافلا **ومنها** المشى وكفا فيه
ولو لامرأة العذر كان يظهر ليستقن ويقعدى به وينبج لسنة احسن
او البدو في الفتح وهرم اي كفا ان اشنة الاذى لخصر مفرط كما ظهر
خلافا لبعض الجهال الذين يدون ذلك قربته في ذلك اكمال وكه الزحف
واجب بلعذر **ويستحب** ان يفسر مشبه بغير تجت عند عدم الزحمة
مع سكونه حيث لا يسبح له ركل ليلك خطاه فيلكن الماجر واما التجت
فكرهه بل حرام ان قصد به اجلته ولا يستأ ذلك في الزحمة ان اذى او تاذى
والركب والجل لعذر عند خلاف الاولى وكونه العذر ومحوه لا اولى منه

كان